

١٦٠/٣٩ - الصلة بين نزع السلاح والتنمية^(١٥١)

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٧١/٣٨ باء المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تشير إلى أحكام الوثيقة الختامية لدوره الجمعية العامة الاستثنائية المائرة^(١٥٢) ، بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية ،

وإذ ترى :

(أ) أن النفقات العسكرية في العالم قد بلغت حداً مذهلاً من الضخامة وأن الاتجاه العالمي ما زال يسير صوب الإسراع في معدل الزيادة السنوية في هذه النفقات .

(ب) وأن هذه الحالة تبرز في تنافض صارخ مع الحالة الكثيبة التي يوجد عليها الاقتصاد العالمي وأنها تولد آثاراً خطيرة على الآفاق الاقتصادية للعالم ، وخاصة الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية ،

(ج) وأن الاقتصاد العالمي ، وبصفة خاصة اقتصاد البلدان النامية ، سيستفيد من آية إجراءات دولية مناسبة تراعي فيها الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية ،

وإذ ترى أيضاً أن الوقت قد حان لإجراء مناقشة شاملة لهذه المسألة على مستوى سياسي عال ، بالنظر إلى الطابع اهام والمحل الذي يتسم به القيام على الصعيد الدولي بالنظر في هذه الصلة والتعبير عنها بصورة عملية ،

وإذ تحيط علىً بالقرير الذي اعتمدته هيئة نزع السلاح في نهاية دورتها لعام ١٩٨٤^(١٥٣) ،

وإذ تحيط علىً ، على وجه الخصوص ، بالتوصية الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح التي جاء فيها أنه ينبغيمواصلة الجهود لتمكين الجمعية العامة من التوصل ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، إلى قدر كبير من الاتفاق بشأن هذا الموضوع ، أخذة في الاعتبار الآراء العرب عنها في التقرير^(١٥٤) ،

وإذ تلاحظ أن كل ذلك يهدد تهديداً خطيراً الوجود المستقل للدول وإمكانية تأمين علاقات سلمية ونفة متبادلة بينها ، ويؤدي إلى زيادة حدة التوترات وإلى تزايد خطر شوب الحرب ،

وإذ تعيد تأكيد الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وتحديد سبيل تميّتها بحرية ،

واقتنياعاً منها بأن مصالح صون السلام تتطلب ، بصرف النظر عن الإيديولوجيات ، أن تقوم العلاقات بين الدول على أساس المراقبة الدقيقة لميثاق الأمم المتحدة ، وللمبادئ والمعايير التي تحكم العلاقات الدولية ، والمعرف بها عموماً ، وخاصة منها نبذ التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامية الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ، والسيادة الدائمة للدول والشعوب على مواردها الطبيعية ، وتقرير المصير والاستقلال للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو النظم العنصرية .

وإذ ترفض رفضاً باتاً جميع المفاهيم أو المذاهب أو الإيديولوجيات التي يقصد بها تبرير الأعمال التي تقوم بها الدول بهدف تقويض النظم الاجتماعية - السياسية لدول أخرى ،

١ - تدين إدانة قاطعة سياسات ومارسات الإرهاب في العلاقات بين الدول كأسلوب في التعامل مع الدول والشعوب الأخرى :

٢ - تطالب جميع الدول لا تقوم بأية أعمال تهدف إلى التدخل والاحتلال العسكريين ، أو إلى تغيير أو تقويض النظم الاجتماعية - السياسية للدول بالقوة ، أو إلى زعزعة استقرار حكوماتها والإطاحة بها ، كما تطلب منها ، بصورة خاصة ، لا تشرع في آية أعمال عسكرية لتحقيق تلك الغاية تحت أي ذريعة على الإطلاق ، وأن توقف فوراً آية أعمال من هذا النوع يجري القيام بها حالياً :

٣ - تحدث جميع الدول على أن تحترم وتراعي بدقة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، سيادة الدول واستقلالها السياسي وحق الشعوب في تقرير المصير . وكذلك حقها في اختيار نظمها الاجتماعية - السياسية ، وفي أن تسعى إلى تحقيق تميّتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية دون أي تدخل أو تداخل خارجي .

^(١٥١) انظر أيضاً : الفرع العاشر - باء - ١ ، المقرر ٤٢٤/٣٩ .

^(١٥٢) القرار د - ٢/١٠ .

^(١٥٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثين ،

^(١٥٤) الملحق رقم ٤٢ A/39/42 (A) .

^(١٥٤) المرجع نفسه . الفقرة ٢٧ .

(ج) النظر في السبل والوسائل الكفيلة ب توفير موارد إضافية للتنمية ، عن طريق تدابير نزع السلاح ، وبصفة خاصة لصالح البلدان النامية ؛

٣ - تقرر كذلك إنشاء لجنة تحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية تكون من أربعة وخمسين عضواً^(١٥٥) تتولى القيام ، بتوافق الآراء ، بإعداد وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين بشأن جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر وإجراءاته ومكانه وتاريخ انعقاده ومدته .

الجلسة العامة ١٠٢
١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

^(١٥٥) أوكلت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ١٠٥ المقودة في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، إلى رئيسها مهمة تعين أعضاء اللجنة التحضيرية . وسيتم فيم بعد الإعلان عن أعضاء اللجنة .

١ - تقرر عقد مؤتمر دولي بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية ، على أن يسبق تحضير كامل له ، وأن يتخذ قراراته بتوافق الآراء ؛

٢ - تقرر أيضاً أن تكون مقاصد المؤتمر :

(أ) استعراض الصلة بين نزع السلاح والتنمية من جميع جوانبها وأبعادها بهدف التوصل إلى نتائج مناسبة ؛

(ب) الاطلاع بدراسة لما يتربّب على مستوى وضخامة النفقات العسكرية المستمرة ، وبصفة خاصة نفقات الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية ، من آثار على الاقتصاد العالمي والحالة الاقتصادية والاجتماعية الدولية ولاسيما فيما يتعلق بالبلدان النامية ، وتقديم توصيات بالتدابير العلاجية ؛